(٢)

مصر

في الجمهورية الرابعة أم الخامسة؟

تشهد مصر تطورات تحتاج إلى متابعة مستمرة، واهم هذه التطورات أمران، الأمر الأول، هو قضية الإصلاح وعلاقته بالتعديل الوزاري في مصر، الأمر الثاني، هو استمرار السلطة في نظام الرئيس مبارك أم في انتقال هذا النظام إلى جمهورية خامسة.

ولا شك أن مثل هذا النوع من الدراسات يهم مصر بقدر ما يهم الدول الكبرى، لأن مصر هي الدولة الإقليمية الكبرى عربياً وإسلامياً وإفريقياً، وأن استقرارها السياسي والاقتصادي وحركتها الإقليمية أمر يهم الجميع لأن نظام الحكم في مصر قد بدأ يتعرض للتكهنات، خاصة مع عدم وضوح الصورة أو التركيبة السياسية البديلة التي يمكن أن تكون جاهزة في أي ظرف، فلا يزال مصير النظام السياسي في مصر يتوقف على الرئيس مبارك شخصياً، ولا يزال استقرار مصر مرتبطاً بشكل وثيق بمصير النظام السياسي.

الإصلاح والتعديل الوزاري:

تردد الحديث عن الإصلاح في الداخل والخارج، وكان الاجماع منعقداً بين المثقفين والحكومة على أن إصلاح الخارج وهم لا يخدم إلا مصلحة الخارج، وأنه قد يصلح في مجتمعات هشة تفتقر إلى الكفاءات والمفكرين، ولكن المجتمع المصري لا يمكن أن يقبل فكرة الإصلاح من الخارج، ولكنه في نفس الوقت يصر على الإصلاح وأن يكون الإصلاح مصرياً خالصاً.

ثم تحدثت الحكومة عن الإصلاح كما تحدث الرئيس مبارك وانعقدت مؤتمرات وانفضت اجتماعات وصدرت اعلانات وبيانات، وتوقع الناس في مصر الذين أجمعوا على رفض الإصلاح من الخارج أن تبدأ مصر من الداخل عهداً جديداً بسياسات جديدة وعلى أساس الاستفادة من طاقات المجتمع وعدم خلق الوظائف التي تناسب بعض الأشخاص،

وإنما يبدأ تشخيص الوظيفة ومتطلباتها، ثم يتم البحث عن أنسب الاشخاص لشغل هذه الوظائف، وأن تكون الكفاءة وحدها هي المعيار، وبذلك يتم القضاء على الفساد الاجتماعي والاقتصادي والإداري، كما توقع الناس أن يتم تجديد النظام السياسي المصري الذي أصيب بالتكلس والجمود وتحجر عناصره، فأحدث انفصالاً كاملاً بين النظام السياسي وبين المجتمع.

توقع الناس أيضاً تنفيذ برنامج طوارئ يواجه الأولويات العاجلة للمجتمع المصري تمهيداً لإعادة بناء كل القطاعات التي أصابها الدمار والشلل، فلا خلاف بين المصريين على أن الدولة بذاتها بحاجة إلى إعادة بناء بعد أن انسحبت تماماً في الداخل والخارج حتى أصبح الناس يتساءلون عن المسئول في كل موقع، وبعد أن أصبح رأس كل موقع هو رأس الفساد فيه، وهو الراعي للمفسدين وبعد أن أصبح القانون والحديث عنه ترف العاطلين، حيث تولى كل وزير مهمة تحويل وزارته إلى إقطاعية خاصة، ورغم إطلاق الألسن والأقلام للكتابة والقول بكل صور التعبير إلا أن الحكم اكتفى من الديمقراطية بهذا القدر من الحرية، واحتفظ لنفسه بكل الحرية في ألا يسمع وألا يكترث، وأصيبت مصر بحالة من التفسخ التي قلما عرفتها في تاريخها الحديث.

وأصبح الحديث عن الفساد قصصاً مكرورة في كل المجالس وامتد الحديث عن الفساد إلى الجمُيع دون استثناء، وإلا كيف يتردد الحديث عن الفساد عن أشخاص بذاتهم، وعلى هذا القدر الواسع من النشر والاعلان دون أن يتحرك ساكن إلا أن يكون عاجزاً او متورطاً أو لاهياً أو حارساً لهذا الفساد.

ثم جاءت أحاديث الرئيس مبارك عن الإصلاح الشامل، وفسر الناس تواتر الحديث عن الإصلاح على أنه استجابة لأنات الناس وانهيار المجتمع، كما فسره بعضهم بأنه محاولة لتوقي الحديث عن الإصلاح من الخارج، لأن الإصلاح من الخارج في إطار المشروعات الأمريكية يعني ببساطة عدم رضا الولايات المتحدة عما يحدث بالداخل وعن قيادات الداخل وعزمها على أن تتضامن مع الشعوب في إزاحة الحكام بنفس السيناريو الذي توهمته في العراق.

وارتفعت أصوات المثقفين الذي يكتبون في صحف غير مصرية بعد أن ضيق الخناق عليهم في الصحف وأجهزة الاعلام المصرية، يطالبون بإصلاح حقيقي لا مجرد عملية تجميلية حتى يفلت النظام بها من ضغوط الداخل والخارج، ونبهوا إلى أن مصلحة الحكم تكمن في الالتقاء مع الشعب في لحمة وطنية صادقة تلبي احتياجات المجتمع وطموحاته، وتفوت الفرصة على ضغوط الخارج.

وفي هذا المناخ الذي ارتفعت فيه التوقعات مختلطةً بالآمال أعلن عن تشكيل وزاري في مصر اختفت منه بعض الاسماء التي وصل الحديث عن فسادها، وعدم الاستجابة لدعوات تغييرها حد فقدان الأمل في زوالها، ولكن هذا التعديل الوزاري وحتى قبل اختباره كان مخيباً لآمال الكثيرين لاعتبارات كثيرة، وأخطر ما فيه أنه لم يقم على أساس المعيار الذي توخاه الناس وانتظروه، فصور هذا التعديل الوزاري المحدود على أنه هو الإصلاح، وأن مجرد استبدال بعض الشخصيات بشخصيات أخرى هو كرم لا يجوز للمصريين أن يجحدوه، كما صور هذا التعديل الهزيل على أنه نتيجة الصراع بين ما يسمى بالحرس القديم في مواجهة موجة التغيير التي يتزعمها نجل الرئيس جمال مبارك، فما هي آفاق التوقعات والتحديات في مصر خلال العام من الآن وحتى سبتمبر ٢٠٠٥.

ينقسم الناس في مصر إلى مجموعتين: المجموعة الأولى، تريد أي نظام وأي حكومة لا يهم لونها ولا أشخاصها، وإنما تكون قادرة على مواجهة الغلاء والبطالة والفساد ورفع مستوى المعيشة والخدمات إلى درجة تسمح باستمرار الحياة بعد أن تدنى مستوى الخدمات في جميع القطاعات إلى حد يشهد بضعف الدولة.

أما المجموعة الثانية، فهي التي تضم كبار المثقفين والتي ترى أن المجتمع المصري غني بكفاءاته وأن مصر تستحق مكاناً يليق بها بين الأمم، ولا يصح أن تتخبط في علاقاتها الخارجية، وألا ترى أبعد من موطئ قدميها، كما يرى هؤلاء المثقفون أن المصري لا يستحق ما يعانيه رغم غنى مصر بمواردها وطاقاتها المادية والبشرية، وأن المشكلة في مصر هي سوء الادارة، وأنه على الذين لا يتمتعون بالكفاءة والنزاهة في مناصبهم العامة أن يغادروها على الفور، وهذا هو قمة الوطنية في هذا الظرف الدقيق، لأن مصر بما وصلت إليه في جميع القطاعات لا تحتمل ترف المزيد من الفساد والتبلد، ولذلك يرى هؤلاء المثقفون أن

الأداء الرسمي لا يمثل مطلقاً ثراء المجتمع المصري، وأن المشكلة إما في العجز عن تجنيد الكفاءات وعدم وجود أدوات لفرزهم، وإما لأن القلة المتساندة والمتضامنة تحتكر إدارة المجتمع.

في ضوء ذلك يرى الكثيرون أن الأحوال في مصر تتجه نحو صعود نجم جمال مبارك من خلال الحزب الوطني عند انعقاد المؤتمر السنوي في سبتمبر هذا العام، بحيث يتم الفصل بين شخص الرئيس مبارك كرئيس للحزب وبين شخصه كرئيس للجمهورية، ثم ينتخب الحزب في هذا المؤتمر جمال مبارك رئيساً للحزب، وفي سبتمبر ٢٠٠٥ قد لا يرشح الرئيس مبارك نفسه رئيساً للجمهورية لفترة خامسة ولا يستجيب في نفس الوقت لدعوة المثقفين والمعارضة والقوى الوطنية جميعاً بتعديل الدستور، بحيث يحل نظام الانتخاب لرئاسة الجمهورية محل نظام الاستفتاء، فيصبح من السهل أمام جمال مبارك أن يرشحه الحزب رئيساً للجمهورية، فتكون رئاسته على التوالي بعد رئاسة والده. ويبدو بذلك خليفة له.

وهذا هو معنى ما تردد في مصر من أن الحكومة الجديدة حكومة مؤقتة، لأن الحكومة في مصر في عهد الرئيس مبارك لم تتغير طوال ربع قرن تقريباً إلا تغيراً شكلياً وبقى أعضاؤها في معظمهم مرافقين للرئيس.

هذا التصور لوصول جمال مبارك إلى السلطة إذا كان صحيحاً، فإنه مقبول من وجهة نظر القانون القائم، ولكن المثقفين يصرون على تعديل الدستور ولا يمانعون من أن يتقدم جمال مبارك مع من يريد من خلال انتخابات، وأن تجري انتخابات حرة نزيهة شفافة لا تعبث بها أيدي الحكومة، كما كان شأنها في الانتخابات السابقة.

ومعنى ذلك أن جمال مبارك لا يجوز أن يغمط حقه في المساهمة في بناء وطنه لمجرد أنه نجل الرئيس مبارك، مثلما لا يجوز أن يحصل على أكثر مما يستحق لنفس السبب. ولا يهم بعد ذلك أن يعقب والده بالحكم.

وهنا يثور التساؤل: هل الرئيس مبارك حقاً يمكن أن يتنازل عن ترشيح نفسه لفترة رئاسية جديدة في ظل الدستور القائم، مما يقطع الطريق أمام السيناريو المتقدم؟ هذا أمر وارد على اساس أن فترة الرئاسة الخامسة سوف تنتهي عندما يبلغ الرئيس ثلاثاً وثمانين عاماً حيث تتضاءل قدراته الصحية وقدرته على السيطرة، وحيث لا يتوقع أن يرشح نفسه

بعد هذه السن، فيجد إغراءاً محدداً وهو تعديل الدستور حتى يطبق التعديل على من يأتي بعده. وإذا كنا نتمنى للرئيس مبارك طول البقاء ودوام الصحة، فإننا نتمنى أن يبادر بنفسه إلى الاستجابة لطلب المثقفين خلال هذا العام بإجراء التعديلات الضرورية في الدستور المصري حتى لا يترك الأمر فتنة في المجتمع وأن يعقد مؤتمراً قومياً لقوى المجتمع المصري لتحقيق التوافق على التعديلات، وهو بذلك يحقق آمال المصريين الذين سوف يسعدون بأن تمتد ولايته إلى الوقت الذي يريد، لأن الذي تصدى لتحقيق آمالهم سوف يحظى بثقتهم في الانتخابات، وليس في الإستفتاء، وأن يحرص على شفافية النظام السياسي، والتخلص من كهنة الحكم الذين يؤلهون البشر ويصنعون من أنفسهم أعمدة للحكم بديلا عن الحاكم الشرعي، فلا يرى إلا بأبصارهم ولا يسمع إلا بآذانهم وهم ينوبون عنه في القول والفعل.

وخلاصة ما تقدم أن مصر وهي مقبلة على استحقاقات برلمانية ورئاسية بحاجة إلى أمرين:

الأمر الأول، حكومة إنقاذ وطني توقف التدهور وتعالج النزيف في جميع المواقع وتضع خطة متوسطة للعلاج.

الأمر الثاني، برنامج إصلاح سياسي شامل يتخلل كل اشكال الحياة في مصر ويربط بين القدرات الداخلية وبين حركة السياسة الخارجية، حيث يبدو لي على الأقل في مجال خبرتي كدبلوماسي وباحث أن مصر بحاجة إلى سياسة خارجية، وأن ما يحدث فيها الآن لا يتصل بالسياسة الخارجية بصلة، ولهذا مكانه وزمانه وتفصيله.

موقف الحكومة من التيارات الإسلامية:

لا شك أن مصر واجهت فترة عصيبة ازدهر فيها الارهاب الذي قامت به جماعات تضع الاسلام عنواناً لعملها، بصرف النظر عما تعتقده هذه الجماعات من الناحيتين الدينية والسياسية، فقد قامت هذه الجماعات بأعمال إرهابية منكرة بحجة أنها جزء من صراعها مع الحكومة، وأن هذه العمليات تؤثر على الحكومة وتضغط عليها أو تسقطها، فيتاح لهذه الجماعات -وفق تصور بعضها - الاستيلاء على الحكم وتنفيذ ما تراه صائباً، ولكن المجتمع المصري رفض هذا السيناريو لإيمانه بأن سلامته وأمنه مقدمان على رفاهيته، وهذا هو العامل الأساسي الذي أدى إلى انحسار ثم انتهاء الأعمال الإرهابية، مما

أدى في النهاية إلى توبة هذه الجماعات ومراجعة تصرفاتها، وبقيت المشكلة الأساسية، وهي أن الحكومة تجمع التيارات الاسلامية في سلة واحدة، وتعتبر أن جماعة الاخوان المسلمين هي الوعاء الأكبر لهذه الجماعات والمدرسة التي تخرجت منها القيادات الاسلامية. وان جماعة الاخوان المسلمين هي تاريخياً المعارض للسلطة وأن الصراع بينهما كان دامياً في بعض الاحيان.

وقد نظرت الحكومة بعين الشك إلى تنامي نفوذ هذه الجماعة في النقابات المهنية، كما شددت على حظرها وحظر انشطتها وتقوم من حين لآخر بعمليات اعتقال لبعض عناصرها. وتحاول الجماعة في الفترة الأخيرة أن تكون طرفاً في العملية السياسية، ولا ترى مبرراً لاستبعادها، بل إنها تتهم الحكومة بأن الاجراءات ضدها هي جزء من الحملة الأمريكية ضد الاسلام والمسلمين.

وينقسم الرأي حول طريقة تعامل الحكومة مع جماعة الاخوان المسلمين والتيارات الاسلامية عموماً، فيرى البعض أن السماح للجماعة بأنشطة سياسية، سوف يؤدي إلى دخولها في السلطة، وأن تطبق النظرية التي تؤمن بها، وهي أسلمة السلطة في مجتمع قد لا تصلح معه هذه النظرية، لأنها ترفض الديمقراطية والتعددية والآثار المترتبة على فكرة الجنسية، بينما يرفض البعض الآخر هذه الفكرة التي يعتنقها العلمانيون، ويرون أن جماعة الاخوان المسلمين مدرسة شاملة في التربية والثقافة والفكر، وأنها تؤدي دوراً هاماً في المحافظة على ثقافة المجتمع، وأن من حق كل أبناء مصر المشاركة في السلطة من خلال صناديق الانتخاب الحرة الشفافة، وأن موقف الحكومة الحالي منها الذي يتذرع بالأمن ينتهك حقوقها الدستورية، كما أنه لا يحل المشكلة، وهي تنامي المساندة الشعبية لها ولآرائها وقيمها في مواجهة طمس الهوية في الداخل والخارج، وما بدا في ذلك من أعراض مخيفة.

وتذكر الجماعة يومياً الحكومة بأن هذا الملف يجب أن يحسم، وهو بالفعل من الملفات المعلقة.

مستقبل السياسة الخارجية المصرية ودور مصر العربي:

يبدو أن مصر بحاجة إلى سياسة خارجية كاملة ومتماسكة، ولذلك فإن تغيير وزير الخارجية دون وجود تصور مدروس لحركة مصر الخارجية يجعل هذا التغيير دون أثر

كبير. يتصل بذلك أن المجتمع المصري في غالبيته يدعو إلى دور مصري واضح في العالم العربي، وهو لا يدرك أن جزءاً من أزمة العالم العربي نابع أيضاً من أزمة السياسة الخارجية لمصر، لأن أعراض هذه الأزمة واضحة تمامًا، وأهمها انتهاء الدور المصري الإقليمي تقريبًا، رغم مكابرة بعض الكتاب وسفسطاتهم، وانحسار دور مصر في الصراع العربي الاسرائيلي، بل أصبحت مبادرات مصر تثير الشك ومجانبة الصواب إن لم يكن الاتهام بما هو أخطر في إطار العلاقات المصرية الأمريكية.

من أعراض الأزمة أيضاً أزمة المياه في نهر النيل التي ينكرها وزير الري بشكل متصل، وانعدام أي دور لمصر في أفريقيا، وعدم التناسب بين الإنفاق المصري على السياسة الخارجية والعائد السياسي لهذا الإنفاق، حيث إن مصر تقيم أوسع شبكة من البعثات الدبلوماسية دون تخطيط ودراسة، سواء لاحتياج البعثات أو من يصلح للعمل بها.

من المتوقع أن يزداد الدور المصري انحساراً وسياستها الخارجية إنكماشاً، مادامت نقطة البداية وهي تخطيط السياسة الخارجية وتوفير أوراق القوة المناسبة للقيام بدور يناسب طموحات المجتمع مفقودة، وليست محل اهتمام من جانب السلطة السياسية وفق قراءتها الحالية للأوضاع الدولية. ولا شك أن السياسة الخارجية الناجحة ترتبط بدرجة معقولة من إصلاح الأوضاع الداخلية ومقاومة الفساد في مختلف المواقع، لأن الدور الإقليمي له متطلبات كثيرة، أهمها ثقة المنطقة في قدرة مصر على النهوض والمساهمة في تحقيق آمال شعوب المنطقة، وإنعاش فرص العمل العربي المشترك.

خلاصة القول أن مصر في سباق مع نفسها وإصلاح ذاتها والمجتمع المصري قادر على ذلك، والمهم ما هو القدر اللازم من المرونة التي يسمح بها النظام للارتفاع إلى مستوى التحدي واحتواء التحولات الكاسحة التي لا يقوى نظام محافظ على الصمود والقعود عن التفاعل الخلاق والمخلص معها.